الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
17 March 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ويناويسر ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61291 (A)
0261291

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/57/3، و 64 و 135 و 152 و Add.1، و 153 و 154 و 158 و Add.1؛ A/C.3/57/L.2 و L.3 و L.4 و L.5)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/57/3 و 88 و 127 و 203)

١ - **السيد سوي** (ميانمار): قال في معرض حديثه عن البند ١٠١ إن المخدرات لا تزال تشكل تحديا خطيرا للمجتمع الدولي، وإن هناك تهديدات جديدة، مثل التهديدات التي تشكلها المنشطات الأمفيتامينية، أخذت تحل محل التهديدات القديمة. ورغم أن الحكومات وسلطات مكافحة المخدرات تبذل أقصى ما في وسعها، فإن المتاجرين بالمخدرات غير المشروعة لا يزالون يبتكرون وسائل أنجع للتهرب من القانون. وأضاف قائلا إنه لكي تكون مكافحة المخدرات غير المشروعة أمرا يتسم بالفعالية، لا بد لعملية المكافحة من أن تكون منسقة ومتعددة الأوجه.

٢ - ومضى قائلا إن ميانمار تتصدر حملة المكافحة. ورغم أن الحكومة تفتقر إلى الموارد ورغم عدم الاعتراف بها لسنوات كثيرة، فإنها أحرزت تقدما كبيرا بدأ الاعتراف به مؤخرا. وقد وضعت في الآونة الأخيرة خطة رئيسية مدتها ١٥ عاما للقضاء على المخدرات غير المشروعة قضاء مبرما. وذكر أنه لم يمر على تنفيذ الخطة سوى ثلاث سنوات، ومع ذلك فإن إنتاج المخدرات قد انخفض بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بدأت الحكومة برنامجا لمقايضة البذور تم بموجبه استبدال بذور المحاصيل النقدية التجارية ببذور خشخاش الأفيون. وخلال الأيام الأولى للبرنامج، تطوع الفلاحون لتسليم أكثر من ٢٩٠ طنا من بذور الخشخاش. وفي يانغون، احتُفل باليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها بحرق مخدرات مصادرة تبلغ قيمتها أكثر من ١,١ بليون دولار. وجرى أيضا تعزيز التشريعات الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة من خلال سن قانون لمكافحة غسل الأموال.

٣ - وأشار إلى أن المسح السنوي المشترك لإنتاج الأفيون الذي تقوم به بالاشتراك مع الولايات المتحدة يكشف أن المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في ميانمار قد انخفضت بنسبة ٣٩ في المائة تقريبا في أقل من ثلاث سنوات. واعترف أيضا برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مسحه السنوي لخشخاش الأفيون بالانخفاض الكبير الذي طرأ على زراعة نبات الخشخاش وإنتاج الأفيون. وقُدر مجموع إنتاج الأفيون في ميانمار خلال عام ٢٠٠٢ بـ ٨٢٨ طنا، وبأن هناك نحو ٧٠٠ ٢٤١ أسرة معيشية تقوم بزراعة الأفيون تكسب منها مجرد عيش كفاف لا يتعدى دولارين في اليوم. ولا يُثري من هذه التجارة الضارة سوى أقطاب المخدرات وإرهابيي المخدرات. ففي ولاية شان، حيث تزرع نسبة ٩٠ في المائة من الأفيون، ينتشر أعلى معدل للإدمان على الأفيون في أوساط الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و ٦٤ عاما، والذين غالبا ما يتعاطون المخدرات لتعينهم على تحمل الأوضاع المعيشية الصعبة وكبديل عن الأدوية غير المتيسرة لهم.

٤ - وأردف قائلا إن المناطق الحدودية التي مزقتها الحرب في ميانمار توفر منذ سنوات بيئة صالحة لزراعة المحاصيل غير المشروعة. وبعدما تخلت مختلف المجموعات المسلحة عن الحرب، أخذت الحكومة تبذل أقصى ما في وسعها لتنمية تلك المناطق من خلال بناء المدارس وتوفير الرعاية الصحية وتوفير وسائل بديلة لكسب الرزق. وذكر أن ميانمار تأمل في تلقي الدعم المستمر من البلدان المجاورة والأمم المتحدة من

أجل تحويل ما كان يوما ''مثلثا ذهبيا'' سيئ الصيت إلى مثلث آمن ينعم بالرخاء ويخلو من المخدرات.

٥ - **السيدة جاربوسينوفا** (كازاخستان): قالت، في معرض حديثها باسم رابطة الدول المستقلة عن البند ١٠١، إنه رغم الجهود الدولية المبذولة، فإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات لا يزالا مشكلة خطيرة في العالم تحتاج إلى استجابة عاجلة. فالمخدرات غير المشروعة لا تهدد فقط صحة السكان بل تقوض أيضا الأمن الدولي وتعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضافت قائلة إن الاتجار بالمخدرات غير المشروعة يستخدم أيضا لتمويل الإرهاب الدولي. لذا، يجب أن ينسق المجتمع الدولي ما يبذله من جهود لقمع هذا التمويل، على أن تقوم الأمم المتحدة بدور التنسيق. وأكدت أن رابطة الدول المستقلة تؤيد تعزيز مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة تحقيقا لهذه الغاية. كما أن بلدان رابطة الدول المستقلة تعلق أولوية كبيرة على تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات في العالم.

٦ - ومضت قائلة إن التسليم بأهمية التعاون الإقليمي أمر حاسم في قمع الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وإن حكومات رابطة الدول المستقلة تقوم بتنفيذ طائفة من التدابير ترمي إلى تنسيق الإجراءات المشتركة على جميع الصعد. وذكرت أن الأسس القانونية والمؤسسية للجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي لمراقبة المخدرات يجري تعزيزها باستمرار، وقد اعتمد في الآونة الأخيرة برنامج للتدابير المشتركة. ويعمل أيضا بعدد من الاتفاقات والترتيبات الثنائية لتحسين التعاون العملي والمشاركة في صنع السياسات في رابطة الدول المستقلة.

٧ - واختتمت كلمتها قائلة إن الحالة في أفغانستان تدعو إلى القلق بصفة خاصة. إذ إن هذا البلد الذي يعاني منذ زمن طويل لا يزال يشكل مصدرا رئيسيا من مصادر الاتجار بالمخدرات عبر آسيا الوسطى ومنها إلى الأسواق الأوروبية بشكل رئيسي. وذكرت أن عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان لم تؤثر على حجم المخدرات المنتجة، وتقدر المخزونات حاليا بنحو ١٠ ٠٠٠ طن. ويعبر نحو ٣٠٠ طن من المخدرات حدود أفغانستان مع طاجيكستان كل عام. وهذه الأحجام تشكل خطرا لا على المنطقة، بل على العالم بشكل عام. لذا فإن رد فعل المنطقة يجب أن يكون على مستوى ذلك الخطر وسوف يتطلب استمرار دعم مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. وأردفت قائلة إن بلدان رابطة الدول المستقلة تعيد تأكيد عزمها على المضي فيما تبذله من جهود لمكافحة المخدرات وذلك بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والدول الأعضاء فيها.

٨ - **السيد إيفانو** (بيلاروس): قال، في معرض حديثه باسم رابطة الدول المستقلة عن البند ١٠٠ من جدول الأعمال ، إن تصاعد الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالأشخاص والفساد وغسل الأموال في العالم يتطلب تعزيز الدور التنسيقي للأمم المتحدة. وأضاف إن بلدان رابطة الدول المستقلة يتفهمون اهتمام الأمين العام بتعزيز فرع منع الإرهاب بالأمانة العامة. فجميع هذه البلدان اعتمدت تدابير عملية على الصعيد الوطني لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة. وهذه البلدان تتوقع أن يساعد مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية في توسيع نطاق التعاون الدولي في المجالات ذات الصلة.

٩ - ومضى قائلا إن بلدان رابطة الدول المستقلة تؤيد تعزيز التدابير القانونية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وترحب بالمفاوضات المتعلقة بوضع مشروع اتفاقية لمكافحة الفساد، وأعرب عن أمل هذه البلدان في أن تنجز الاتفاقية في عام ٢٠٠٣.

١٠ - وأكد أن البرنامج المشترك بين الدول لاتخاذ تدابير مشتركة لمكافحة الجريمة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، على الصعيد الإقليمي، يوفر إطار عمل للتعاون في المسائل الجنائية. وذكر أن مجلس رؤساء الدول التابع لرابطة الدول المستقلة يعكف حاليا على صياغة برنامج جديد لفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤. وتم الانتهاء أيضا من وضع اتفاقية جديدة لرابطة الدول المستقلة بشأن المساعدة القضائية والعلاقات القضائية في القضايا المدنية والأسرية والجنائية في عام ٢٠٠٢، وتجري صياغة صكوك إقليمية أخرى لمكافحة شتى أشكال الجريمة المنظمة، بما في ذلك اختطاف الطائرات.

١١ - وأردف قائلا إن رابطة الدول المستقلة عززت من تدابير مكافحة الإرهاب للتصدي لتهديد الإرهاب في العالم، وذلك بإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب ضمن أمور أخرى. وتوصلت بلدان رابطة الدول المستقلة إلى اتفاق بشأن وضع نظام إنذار متبادل لمواجهة تهديدات الإرهابيين وتبادل معلومات بشأنها. وشاركت الجمعية البرلمانية الدولية التابعة لرابطة الدول المستقلة مشاركة فعالة أيضا في المبادرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

١٢ - واختتم كلمته قائلا إن رابطة الدول المستقلة ملتزمة بتوسيع نطاق التعاون مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية والآليات الإقليمية بهدف مكافحة جميع أشكال الجريمة.

١٣ - **السيدة ثي كيم آن** (فييت نام): قالت إن مسألة منع الجريمة والعدالة الجنائية تتصدر عن حق جدول أعمال الأمم المتحدة. وأضافت أن وفد بلدها يشيد بما بذلته المنظمة من جهود كي تساعد في التعجيل بعملية التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتيسير المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية لمكافحة الفساد والتحضير للمؤتمر الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

وأضافت قائلة إنه رغم إعطاء الحرب المشتركة ضد الإرهاب أولوية في أعمال المنظمة، فإن هناك مسائل مثل الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات ينبغي أن تولى أيضا ما تستحقه من اهتمام.

١٤ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يعلق أهمية على الجهود التعاونية المتعددة الأطراف والثنائية للتصدي لمشكلة المخدرات في العالم. وفي هذا الصدد، من الضروري اتخاذ تدابير متكاملة حازمة معدة وفق الظروف الوطنية والإقليمية المحددة. فعلى الصعيد الإقليمي، ذكرت أن فييت نام تتعاون مع غيرها من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لتكون ''رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خالية من المخدرات عام ٢٠١٥''. ووقعت اتفاقيات تعاون ثنائي مع عدد من البلدان ووضعت ترتيبات لتبادل المعلومات. وأشارت إلى أن فييت نام لا تزال تتعاون عن كثب مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في المسائل المتعلقة بالمخدرات، بما في ذلك مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

١٥ - ومضت قائلة إن دستور فييت نام يحظر إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها وبيعها وتخزينها واستعمالها بصورة غير مشروعة. وتقوم لجنة وطنية لمراقبة المخدرات بتنفيذ برامج ترمي إلى استئصال زراعة محاصيل المخدرات ومعالجة مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم. ومن بين النجاحات التي تحققت حتى الآن تخفيض زراعة نبات الخشخاش بنسبة ٩٠ في المائة على الأقل. وجرى تعديل التشريعات المحلية أيضا واستكملت بهدف تحسين الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة المخدرات.

١٦ - واختتمت كلمتها قائلة إن الأمم المتحدة تلعب دورا مهما في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. فعندما يتعاون المجتمع

الدولي يستطيع أن يواصل تحقيق تقدم في النضال المشترك ضد الجريمة بجميع أشكالها.

١٧ - **السيدة تومار** (الهند): قالت إن نظرة العالم إلى الإرهاب قد تغيرت تغيرا جذريا. فبعد مضي عام على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، لم يعد يُنظر إلى الإرهاب على أنه خطر يهدد ركنا بعيدا من أركان العالم النامي، بل أصبح خطرا ذا أبعاد عالمية.

١٨ - وأضافت قائلة إن الهند كانت في طليعة الدول التي حاربت الإرهاب منذ سنوات كثيرة، ولهذا فإنها تشعر بالتفاؤل لتلقيها تأكيدا في تقرير الأمين العام (A/57/152) بأن الأمم المتحدة تنظر منذ وقت طويل في مسألة الإرهاب وتتناوله بوصفه شكلا من أشكال الجريمة الخطيرة. ورحب وفد بلدها بشكل خاص باقتراح توسيع نطاق برنامج عمل مركز منع الجريمة الدولية، علما بأن ما يقوم به من أعمال ظلت محصورة في نطاق ضيق في السنوات الأخيرة بسبب عدم كفاية الولاية التي يضطلع بها وعدم تلقيه لدعم مالي كاف. وطلبت بالإشادة ببرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية لعدد من الإنجازات التي حققها في السنوات الأخيرة. وأكدت أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتصدى أيضا للتهديدات الخطيرة التي يشكلها سوء استعمال المتفجرات لأغراض إجرامية، وذلك وفقا للتوصية الواردة في الدراسة التي أعدها فريق الخبراء الحكومي الدولي والوارد ذكرها في الفقرة ٢٩ من تقرير الأمين العام.

١٩ - وتطرقت إلى البند ١٠١ من جدول الأعمال فقالت إن وفد بلدها يؤكد أهمية تنفيذ الالتزام السياسي الذي انبثق عن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المعنية بمشكلة المخدرات في العالم، ولا سيما الالتزام بتعزيز التعاون في مجال تخفيض الطلب على المخدرات. وأشارت إلى أن ازدياد عدد متعاطي المخدرات غير المشروعة في سائر أنحاء العالم خلال العامين الماضيين يشكل سببا يدعو إلى القلق بصفة خاصة. وأضافت أن النجاحات التي تم إحرازها في مجال تخفيض إنتاج المخدرات وتفكيك عصابات الاتجار بالمخدرات قد حد من مفعولها أيضا التحول إلى إنتاج المنشطات الأمفيتامينية. لذا لا بد من تحسين التعاون الدولي لسد ما تبقى من ثغرات في التشريعات الرامية إلى مكافحة غسل الأموال، فضلا عن نقاط الضعف الكامنة في القيود المفروضة على تسريب السلائف الكيميائية.

٢٠ - وختمت كلمتها قائلة إن الحقائق البشعة وراء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كشفت الصلات القائمة بين الجريمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات غير المشروعة. لذا لا بد من اتخاذ إجراءات منسقة لكفالة أن يعيش أبناء الغد في عالم يخلو من هذه الويلات.

٢١ - **السيد عثمان** (الجزائر): قال إن المجتمع الدولي أخذ يدرك مدى الخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية على استقرار ورفاه الدول وعلى السلام والأمن الدوليين. ولهذا فإن وفد بلده يرحب باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الثلاثة المرفقة بها؛ وأكد أن بلده كدليل على تأييده للاتفاقية سيقوم باستضافة مؤتمر وزاري إقليمي للترويج للاتفاقية في أفريقيا.

٢٢ - ومضى قائلا إن حكومة بلده التي قامت في عام ١٩٩٧ بحث الجمعية العامة على إيلاء اهتمام أكبر لمسألة الإرهاب، ترحب بتقرير الأمين العام عن تعزيز فرع منع الإرهاب (A/57/152) وتؤيد تأييدا كاملا التوصيات والمقترحات الواردة فيه. ولكنه استدرك بإعادة تأكيد وجهة نظر وفد بلده بأن التقرير ينبغي أن يُنظر فيه في اللجنة الخامسة لما يترتب عليه من آثار في الميزانية البرنامجية. وقال

إن وفد بلده سيشارك أيضا مشاركة فعالة في صياغة اتفاقية لمكافحة الفساد.

٢٣ - وأردف قائلا إنه لا بد من اعتماد نهج شامل متوازن ومتكامل لمكافحة مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، والتصدي للعرض والطلب معا. وقد أسهم تردي الحالة الاقتصادية في أفريقيا، والفقر والصراعات المسلحة في تصاعد جميع أنواع الأنشطة غير المشروعة. وللتصدي لهذه الأنشطة، قامت الدول الأفريقية بوضع خطة عمل خمسية تتضمن التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وزيادة التعاون القضائي فيما بينها. وأشار إلى أن حكومته اتخذت تدابير لتخفيض عرض المخدرات والطلب عليها، وتأمين إعادة تأهيل مدمني المخدرات وتشديد الرقابة على الحدود لمنع عبور المخدرات عن طريق أراضيها.

٢٤ - وأكد أن الجريمة عبر الحدود الوطنية بجميع جوانبها تشكل خطرا حقيقيا على استقرار المجتمعات لأنها تقوض الصحة العامة والرفاه، وتقوض الأمن والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وكرر وفد بلده الإعراب عن تصميمه على المساهمة في أي إجراء جماعي لمواجهة هذا الخطر.

٢٥ - **السيد أندرابي** (باكستان): قال إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تتجلى بأبشع صورها في الإرهاب، أضافت بعدا جديدا إلى منع الجريمة، وإن باكستان، التي هي نفسها من ضحايا الإرهاب، تشاطر المجتمع الدولي إحساسه بالجزع وتتصدر الصفوف في ملحمة الكفاح ضد هذه الظاهرة منذ وقت طويل. ووصف هذا الكفاح بأنه ليس خيارا سياسيا، بل عملا تمليه العقيدة، لأن الإرهاب مخالف لتعاليم الإسلام، دين السلام والتسامح.

٢٦ - وأوضح أن أمام مركز منع الجريمة الدولية دورا رئيسيا عليه أن يؤديه في تنفيذ اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقال إن البلدان النامية تحتاج على المدى القريب إلى المساعدة في بناء القدرات بتحسين الآليات التشريعية والإدارية وتدريب القوى البشرية والاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة، أما على المدى الطويل، فيلزم معالجة جوانب الإجحاف الاجتماعية والاقتصادية التي كثيرا ما تكون السبب الأصلي للجريمة.

٢٧ - وقال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على عمل فرع منع الإرهاب وولايته في مجال تقديم المساعدة التقنية، وإنه يدرك جيدا أن إضافة بعد سياسي مثير للجدل إلى تلك الولاية سيأتي بنتيجة معاكسة، غير أنه يؤيد طلب زيادة الموارد المخصصة للفرع. ويرحب وفد بلده أيضا بوضع اتفاقية لمكافحة الفساد.

٢٨ - وأضاف أن العقد الماضي شهد تحولا سريعا في أنماط إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها، فبعد أن نجحت الكثير من الدول في الحد بشدة من حجم إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، باتت الآن تواجه مشكلة تزايد أعداد مدمني المخدرات فيها. وعلاوة على ذلك فإن البلدان الغربية أصبحت المُورِّد الرئيسي للمخدرات الاصطناعية. وأشار إلى أن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة قد أكدت ضرورة تحقيق التوازن بين استراتيجيات تقليل العرض والطلب على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ووصف طغيان الاهتمام بمشاريع تقليل العرض ضمن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بأنه يعكس لا مبالاة المانحين بمحنة المدمنين في البلدان النامية. وقال إن حكومة بلده أبدت صدقا شديدا في معالجة مشكلة إنتاج المخدرات وتهريبها، حيث تلاشت زراعة الخشخاش من باكستان في السنوات العديدة الماضية بفضل تنفيذ برامج للتنمية البديلة المستدامة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. ونوه بأن باكستان من البلدان القليلة التي أنشأت وزارة مستقلة لمعالجة جوانب مكافحة

المخدرات وبأنها تتعاون كذلك في تنفيذ المبادرات الإقليمية بشأن مكافحة المخدرات.

٢٩ - وذكر أن استراتيجيات إعادة تأهيل مدمني المخدرات وتقليل الطلب تسير بخطى متوازية، وإن كان التقدم المحرز بشأنها أقل من الحد المرضي، رغم مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في القيام بها. وأوضح أن علاج وإعادة تأهيل ٥ ملايين مدمن للمخدرات مهمة معقدة وباهظة التكلفة وتتطلب دعما دوليا.

٣٠ - **السيدة ليم بي كاو** (ماليزيا): أعربت عن قلقها إزاء تنامي معدلات الجريمة في شتى أرجاء العالم، ولاسيما استخدام التكنولوجيات الجديدة في الأغراض الإجرامية. وأكدت ضرورة تبادل التعاون التقني والدعم المالي من أجل تمكين جميع الدول الأعضاء من حماية أنفسها من الجرائم القائمة على استخدام التكنولوجيات المتقدمة والمتصلة بالحاسوب. وقالت إن بناء نظام دولي مفتوح ومتكامل هو المقوم الرئيسي لمكافحة الجريمة المنظمة التي لا تعرف حدودا، وعليه، فقد وقعت حكومة بلدها اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي ترحب بالمقترح الداعي إلى تنظيم نشاط من أجل الترويج للمعاهدة المذكورة في عام ٢٠٠٣، سعيا إلى تحقيق هدف المشاركة العالمية فيها وفي غيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة.

٣١ - ثم تطرقت إلى قضية الإرهاب قائلة إن من المهم ألا يغيب عن الأذهان أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ستذهب أدراج الرياح إذا تركت الأوضاع التي أفرزته مستشرية، وهذا يشمل الاحتلال الأجنبي، والظلم، والنبذ، والفقر، والتفاوت في المستويات الاقتصادية. ونعتت الأمم المتحدة بأنها خير منبر يقود مسيرة العمل على تدارك تلك الشواغل. ومن ثم، فإن وفد بلدها يؤكد مجددا الدعوة إلى التبكير بعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة قضية الإرهاب من جميع جوانبها.

٣٢ - وأضافت أن وفد بلدها يرحب بالتفاوض حول إبرام اتفاقية لمكافحة الفساد من شأنها أن تكمل التدابير المستخدمة في بلده لمكافحة ممارسات الفساد وغسل الأموال، كما يعرب عن التزامه التام بأن يستمر مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية كمنبر هام لتبادل المعلومات عن التوجهات والمشاكل السائدة في مجال العدالة الجنائية وتوثيق أواصر التعاون بين الدول الأعضاء.

٣٣ - وقالت إن ماليزيا ليست بالبلد المنتج للمخدرات، لكنها تدرك أنها تستخدم كنقطة عبور، وعليه، تلزمها قوانين صارمة للسيطرة على مشكلة تعاطي سكانها المحليين للمخدرات وكذلك الاتجار بها. وأعربت أيضا عن قلق حكومتها إزاء ارتفاع معدلات تعاطي المنشطات الأمفيتامينية، ولاحظت أن مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة يعتزم إدراج بند بشأن تعاطي تلك المخدرات على رأس جدول أعمال الجزء الوزاري المقبل من عمل لجنة المخدرات، ورأت في هذا بادرة مشجعة.

٣٤ - **السيد كورين** (إسرائيل): أعرب عن تأييده لجهود مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة في العمل على بدء سريان اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، ورحب بالتفاوض على وضع اتفاقية لمكافحة الفساد. وقال إن حكومته أنشأت الهيئة الإسرائيلية المعنية بحظر غسل الأموال التي تتعاون مع الشرطة وسلطات مكافحة المخدرات الإسرائيلية في التحقيق في الجرائم المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمل على منعها.

٣٥ - وأضاف أن حكومة بلده تشاطر المجتمع الدولي قلقه بشأن خطر تعاطي المخدرات والاتجار بها. وقد اتخذت جملة إجراءات من بينها إقرار استراتيجية وقائية جديدة تعطي

الأولوية لبرامج التدخل التي تستهدف الجماعات الأشد عرضة للخطر، مثل الشباب. ورأى أن التعاون الدولي ركن حيوي في جهود مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود والإتجار بالمخدرات على السواء. ووصف هذه الجهود بأنها أضحت حتمية لأن إيرادات بيع المخدرات تستخدم في تمويل الإرهاب. وأشار إلى أن وفد بلده يثني على برامج التعاون الإقليمي التي ينظمها مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، خاصة أنشطة مكتب وسط آسيا، ولكن يساوره شعور بالإحباط إزاء انعدام التعاون في منطقة الشرق الأوسط، حيث باتت العودة إلى زراعة القنب وخشخاش الأفيون في لبنان مصدرا للقلق الشديد.

٣٦ - وقال إن الإرهاب لا يؤثر فحسب على ضحاياه الذين تطولهم هجماته المباشرة العشوائية، بل يمثل أيضا تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين، فهو يعرض مسار العمل السياسي الدولي للخطر، ومنه عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث الصلة الخطيرة بين المخدرات والإرهاب لا تحتاج إلى تعريف. وأشار إلى أن حزب الله يباشر زراعة المخدرات وتهريبها وتمويل الإرهاب من الجانب اللبناني للحدود مع إسرائيل وأن الأسلحة النارية والمتفجرات التي يهربها إلى المنظمات الإرهابية في الأراضي الفلسطينية ممولة من أرباح المخدرات.

٣٧ - وذكر أن وفد بلده يؤيد المقترح الداعي إلى تعزيز فرع منع الإرهاب، ويأمل في أن يبذل الفرع المزيد من الجهد من أجل تحديد الصلات القائمة بين الإرهاب والجرائم المتصلة به، مثل الإتجار بالمخدرات، ثم التوعية بتلك الروابط. وأنهى المتحدث كلمته بتوجيه الانتباه إلى التقرير المقدم من إسرائيل إلى لجنة مكافحة الإرهاب (S/2001/1312)، الذي يوضح أنها كانت رائدة في مجال مكافحة الإرهاب وأنها مخلصة في التعاون مع الدول الأخرى من أجل مساعدة المجتمع الدولي في سعيه إلى مكافحة الإرهاب.

٣٨ - **السيدة كاركي** (نيبال): قالت إن كل مجتمع، مهما كان حجمه وموقعه الإقليمي، معرض لأخطار الإتجار بالمخدرات والجريمة والإرهاب والفساد وغسل الأموال، بل إن هذه الأخطار زادت منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المفجعة. وأشارت إلى أن دور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب بات أهم مما كان عليه في أي وقت سبق، وأنه بات من اللازم استكمال الطاقات الوطنية بمساعدة دولية.

٣٩ - ومضت تقول إن وفد بلدها يثني على جهود مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة من أجل الترويج للتصديق على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها. وهو يرحب بإنشاء صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ويحث المجتمع الدولي على توفير الموارد الكافية لتمويل التعاون التقني في مجال بناء القدرات في البلدان النامية. كما يؤيد الوفد اختيار موضوع ''التصدي للاتجار بالأشخاص'' كمحور للدورة الثانية عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ويحث اللجنة على التركيز على المنظور الجنساني. ووجهت المتحدثة الانتباه إلى الجهود التي تبذلها رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي من أجل منع الاتجار بالنساء والأطفال.

٤٠ - وفي معرض الحديث عن التفاوض حول وضع اتفاقية لمكافحة الفساد قالت إن مسألة مكافحة تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة وإعادتها إلى بلدانها الأصلية قضية تستوجب الاهتمام بصورة ملحة. وأكدت ضرورة تدعيم الجهود الوطنية الرامية إلى توطيد الطاقات المؤسسية والأطر التنظيمية لمنع الفساد والرشوة وغسل الأموال وتحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة. وفي ختام كلمتها حثت المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة المالية من أجل تمكين ممثلي أقل البلدان نموا من المشاركة في المؤتمرات رفيعة المستوى للتوقيع على الاتفاقية.

٤١ - **السيد تكين** (تركيا): قال إن الموقع الجغرافي لتركيا عند نقطة التقاء الشرق بالغرب يضعها في مهب أنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر. وأوضح أن وفد بلده يؤمن بأن المشاكل العالمية تتطلب حلولا عالمية، وأنه دأب دائما على الدعوة في هذا الصدد إلى توثيق أواصر التعاون الدولي المنسق في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات ومنع الجريمة والملاحقة القضائية للمجرمين. وأضاف أن تركيا وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وأنها طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٤٢ - وقال إن من الواضح أن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود تتضاعف. وأشار إلى دور مركز منع الجريمة الدولية قائلا إن أهميته زادت كثيرا في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحث الدول الأعضاء على النظر في تعزيز بنيته التحتية وقدراته.

٤٣ - ورأى أن معالجة مشكلة المخدرات العالمية المتعددة الجوانب تتطلب نهجا شاملا متكاملا يراعي العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الكامنة وراءها ويتضمن استراتيجيات لخفض العرض من المخدرات ووضع برامج للتنمية البديلة. وأكد أيضا ضرورة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين سلطات إنفاذ القوانين من أجل النجاح في مكافحة الاتجار بالمخدرات. ونوه بتعاون تركيا مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عدة مبادرات، من بينها إنشاء الأكاديمية الدولية التركية المعنية بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة، وإجراء دراسة لتقييم طبيعة ظاهرة تعاطي المخدرات في تركيا ومدى انتشارها، ومشروع نفذ مؤخرا تحت عنوان ''كرة سلة بغير حدود''، وأتاح للأطفال في تركيا واليونان أن يلعبوا كرة السلة مع نجوم الرابطة الوطنية لكرة السلة والمشاركة في حلقات دراسية تفاعلية معدة من أجل تعزيز القدرات القيادية ونشر نمط من العيش يتيح التمتع بالصحة والابتعاد عن المخدرات.

٤٤ - ولاحظ أن عام ٢٠٠٣ سيكون سنة هامة باعتباره الموعد المحدد للوفاء بالمجموعة الأولى من الأهداف الموضوعة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وسعيا إلى تحقيق تلك الأهداف، قال إن حكومة بلده سنت بالفعل تشريعا وطنيا بشأن غسل الأموال يسمح بتجميد واحتجاز ومصادرة ما يُغسل من عائدات الاتجار بالمخدرات وجرائم المخدرات المتصلة بذلك.

٤٥ - وأوضح أن التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات يسر السبيل أمام الجريمة المنظمة. وحث الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي للتصدي لظاهرة الجرائم الحاسوبية المتنامية. وأشار إلى وجود مشكلتين أخريين مترابطتين يتعين الالتفات إليهما بصفة عاجلة، ألا وهما الفساد والاتجار بالأشخاص. وأبدى عزم حكومته على استئصال الفساد، وقال إنها أدخلت سلسلة من الإصلاحات القانونية سعيا إلى تحقيق هذه الغاية، ومع هذا، فقد اعتبر التعاون الدولي ركنا حيويا في هذا المجال. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بقرار وضع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد. وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، أكد مجددا ضرورة التعاون بين سلطات إنفاذ القوانين، كما أشار إلى ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

٤٦ - **السيد بازيل** (أفغانستان): قال إن اتفاق الترتيبات المؤقتة في أفغانستان الموقع في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ يلزم بلده بالتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة. وأشار إلى أن السلطة الانتقالية أعادت تأسيس اللجنة الحكومية العليا المسؤولة عن وضع سياسات واستراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات، وأن هذه اللجنة افتتحت بالفعل عدة مكاتب

إقليمية تابعة لها، علاوة على أن الشرطة وقوات الأمن جادة في مكافحة المخدرات.

٤٧ - واستدرك قائلا إن نقص الموارد عرقل جهود السلطة الانتقالية، رغم استعدادها للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون. وقال إن الآثار المدمرة لزراعة المخدرات واستعمالاتها معروفة في أفغانستان: ففي عهد الطالبان، كانت عمليات زراعة المخدرات وتصديرها وتهريبها تستخدم في تمويل أنشطة الجماعات الإرهابية داخل أفغانستان وفيما وراء حدودها.

٤٨ - وذكر أن الالتزام القوي من جانب المجتمع الدولي عنصر حيوي إذا أريد النجاح لأي مسعى يهدف إلى التصدي للمشاكل المتصلة بالمخدرات في أفغانستان. وأوضح في هذا الصدد أن إدخال محاصيل بديلة وأنشطة إنمائية مقوم هام لتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام في المجتمعات المحلية التي كانت تعتمد على الزراعات غير المشروعة في كسب الرزق. وأشار إلى ضرورة أن تركز هذه الأنشطة على إزالة الألغام وإصلاح شبكات الري وبناء محطات توليد الطاقة وإقامة البنى التحتية للمجتمعات المحلية وإدخال أنواع جديدة ومحسنة من البذور والأسمدة للاستعاضة بها عن زراعة بذور خشخاش الأفيون. وقال إن من الضروري كذلك الاهتمام بتوطيد المؤسسات المكلفة بإنفاذ القوانين، وعلاج مدمني المخدرات، وتقليل الطلب على المخدرات والتوعية العامة بمخاطر إنتاجها واستعمالها على نحو غير مشروع. ونبه إلى حاجة أفغانستان لعون المجتمع الدولي في تنفيذ استراتيجية متعددة الأبعاد من أجل التغلب على مشاكلها المتعلقة بالمخدرات.

٤٩ - **السيد الفاتي** (غامبيا): أثنى على العمل الذي يضطلع به مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة ومركز منع الجريمة الدولية التابع له، معربا عن الأمل في أن يجري تنسيق المساعدة التقنية ونظم التعاون في نطاق البرامج العالمية التي وضعتها تلك الهيئتين تحقيقا لأقصى قدر من التأثير.

٥٠ - وأضاف قائلا إن غامبيا انتهجت على مدى السنين سياسة وطنية صارمة في ميدان مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. ورغم أن وكالاتها الأمنية نجحت في القيام بعدد من الاعتقالات وضمان إصدار أحكام بالإدانة، فما زالت تواجه تحديا كبيرا في مجال الحد من الاتجار بالحشيش عبر الحدود، الذي شهد استهلاكه والاتجار به ازديادا في غرب أفريقيا ووسطها، حسب تقرير حديث صادر عن مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة. ويمثل التعاون على الصعيد دون الإقليمي في مجال تبادل الاستخبارات وتكامل جهود أجهزة الشرطة أداة رئيسية في مكافحة تلك المشكلة، ويمكن اعتبار التنمية البديلة استراتيجية لردع المنتجين عن زراعة الحشيش في المنطقة دون الإقليمية.

٥١ - وأردف قائلا إن قيود النقل والإمداد ما زالت، للأسف، تعوق الفرقة الوطنية لمكافحة المخدرات والجمارك والشرطة الغامبية عن الاضطلاع بمسؤولياتها بكفاءة. ويمثل التدريب في مجال إنفاذ القوانين وتوفير المعدات الملائمة شرطين مسبقين أساسين لنجاح تنفيذ الصكوك الإقليمية والدولية في ميداني مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٥٢ - وتابع قائلا إن حكومة بلده تنهج في مجال منع الجريمة والقضاء الجنائي سياسة تستجيب لاحتياجات الجناة الأحداث، إيمانا منها بأن منع الجريمة الدولية ينبغي أن يبدأ بإعادة تأهيل تلك الفئة. ويجري تدريب ضباط الشرطة والسجون على التعامل بفعالية مع الجناة الشباب، كما يجري استعراض سياسة مراقبة السلوك بهدف مساعدتهم على العودة إلى صفوف المجتمع والتصرف كمواطنين يتحلون بروح المسؤولية. وأعرب عن الأمل في تبنى البلدان النامية

الأخرى مشاريع عدالة الأحداث التي شرع المركز الدولي لمنع الجريمة في تنفيذها.

٥٣ - وفي الختام، وجه الانتباه إلى الحالة المالية غير المستقرة لمعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا، وناشد الجهات المانحة المحتملة ووكالات التمويل المعنية بتقديم تبرعات مالية للمعهد حتى يتسنى له أن يعمل بالقدرات المثلى، نظرا لتولي بلده حاليا رئاسة مجلس إدارة المعهد.

٥٤ - **السيدة كيم** سو - هيون (جمهورية كوريا): قالت إن المجتمع الدولي أحرز تقدما كبيرا في ميدان مكافحة الجريمة، وذلك باعتماده إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكوليها.

٥٥ - وأضافت قائلة إنه رغم زعزعة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الاقتناع باقتراب تحقيق عالم أفضل خال من الجريمة وأكدت خطورة مشكلة الجريمة عبر الوطنية وشدتها، فلقد شجع جمهورية كوريا التضامن غير المسبوق الذي أبداه المجتمع الدولي في أعقاب تلك الهجمات. وذكرت أن وفد بلدها يأمل أن يتواصل التصميم على منع الظلم وقمعه في العالم أجمع.

٥٦ - وأردفت قائلة إن الاتجار بالأشخاص يمثل أيضا مسألة يتعاظم القلق بشأنها ويجب بالتالي أن تعالج بإجراءات محددة في مجال إنفاذ القوانين على الصعيدين الإقليمي والدولي لمنع الاتجار ومحاكمة المجرمين وحماية الضحايا. وتحقيقا لتلك الغاية رصدت حكومة بلدها موارد لإنشاء المؤسسات وسن التدابير القانونية ذات الصلة وتشجيع مشاركة المجتمع المدني على الصعيد الوطني.

٥٧ - وتابعت قائلة إن وفد بلدها يعتقد أن أنجع طريقة لمكافحة الجريمة المنظمة هي حرمانها من إمكانية جني الربح. ولذلك يرحب بمبادرة إعداد مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد. وتمثل مكافحة الفساد على الصعيد المحلي أولوية بالنسبة لحكومة بلدها، وقد تم تنفيذ مجموعة من التدابير الوطنية لإنشاء بيئة داعمة ومأمونة من شأنها أن تكفل أعلى مستويات النزاهة للجميع. وعلى الصعيد الدولي، سيستضيف بلدها المنتدى العالمي الثالث والمؤتمر الدولي الحادي عشر لمكافحة الفساد في أيار/مايو ٢٠٠٣. ويأمل أن يشارك في الحدثين أكبر عدد ممكن من الدول، مما يعطي زخما جديدا للجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والأنشطة الإجرامية المتصلة به.

٥٨ - وفي معرض حديثها عن مسألة المراقبة الدولية للمخدرات، أشارت إلى أن الاتجار بالمخدرات يظل إحدى الأولويات المدرجة في جدول أعمال اللجنة، رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث المتعلقة بالمخدرات. وعلى مدى السنة الماضية، أثارت زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان قلقا دوليا كبيرا، ولكن من الواضح أن التحدي الذي تمثله المشاكل المتصلة بالمخدرات ليس حكرا على بلد دون سواه، ويجب التغلب عليه من خلال مزيد من التنسيق والتعاون. وفي هذا الصدد، أعادت تأكيد التزام وفد بلدها بالأهداف والأرقام المستهدفة المعتمدة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، ورحبت بقرار عقد الجزء الوزاري من الدورة السادسة والأربعين للجنة المخدرات من أجل استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية.

٥٩ - واستطردت قائلة إن مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة يضطلع بدور حيوي في مكافحة الجريمة عبر الوطنية، ويأمل وفد بلدها أن يسفر التعاون الدولي عن اتخاذ تدابير محددة لمعالجة نقص الموارد الذي يواجهه. وذكرت أن وفد بلدها لا يؤمن بوضع حلول شاملة للمشاكل العديدة التي تنطوي عليها مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ولكنه يعيد

تأكيد ندائه الداعي إلى إيجاد التزام موحد من جانب المجتمع الدولي من أجل إيجاد حلول ملموسة.

٦٠ - **السيدة مولاروني** (سان مارينو): قالت إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد غيرت طريقة النظر إلى منع الجريمة وأضفت على المسألة طابعا ملحا جديدا. ولقد غدا واضحا أن الإرهاب والفساد والجرائم المتصلة بالمخدرات ظواهر تترابط فيما بينها وأن العالم الحديث أصبح رقعة صغيرة يسهل على المجرمين التسلل إليها. وقالت إن وفد بلدها يوافق على أولويات المكتب، ويرحب بإعادة تنظيم أعماله تحت رئاسة مديره التنفيذي الجديد.

٦١ - وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي ينبغي أن يواصل تعزيز صكوكه الدولية في ميدان منع الجريمة. وقد وقعت سان مارينو اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في سنة ٢٠٠٠ وتعمل حاليا من أجل تصديقها. وأيد وفد بلدها اقتراح تنظيم نشاط من أجل الترويج للمعاهدة في سنة ٢٠٠٣، ما دامت النتائج الجيدة لا تتحقق إلا عن طريق التشجيع والتذكير المستمرين. وذكرت، في هذا الصدد، أنها تؤيد إعداد مشروع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما حثت الدول الأعضاء كافة على الامتثال لقراري مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتصديق الاتفاقيات الإثنتي عشرة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وشددت على أن مكافحة الإرهاب بفعالية تستلزم مكافحة أسبابه الجذرية. وقد أعدت حكومة بلدها تقريريها الأول والثاني إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، وهي بصدد العمل من أجل وضع قوانين محددة لمكافحة غسل الأموال.

٦٢ - وفي معرض حديثها عن مسألة مراقبة المخدرات، أعربت عن القلق من زيادة مظاهر إدمان المخدرات المتعددة وتعاطي الكحول في أوروبا. وفي سان مارينو، يتعاطى أكثر من ثلث شباب المدارس المخدرات الخفيفة، ويعتقد ٤٢ في المائة من السكان أن إساءة استعمال المخدرات تمثل مشكلة خطيرة في البلد. وبغية التصدي لتلك المشكلة، نظمت منظمات غير حكومية عديدة حملة لمكافحة المخدرات خلال الصيف للتوعية بمخاطر إساءة استعمال المخدرات. وتطبق سان مارينو قوانين محلية صارمة لمكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات، حيث تنص على عقوبات شديدة على تجار المخدرات ومستعمليها والأشخاص الذين تضبط بحوزتهم مواد غير مشروعة، ووقعت جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمخدرات.

٦٣ - وأخيرا، وجهت الانتباه إلى الصلة القائمة بين الفقر والاتجار بالمخدرات، مؤكدة المهمة التي تشكل تحديا جسيما بالنسبة للجنة المخدرات والمتمثلة في مواصلة القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة. ومن الحيوي تشجيع البلدان المتقدمة النمو على زيادة مساعدتها للبلدان النامية في ميادين التنمية البديلة وتخفيف وطأة الفقر. وتولي حكومة بلدها أهمية كبيرة للتعاون الدولي، وخاصة مع البلدان النامية، وهي على استعداد لاعتماد تدابير مشتركة من أجل القضاء على آفة الفقر وآثارها.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.